

منهج المحدثين النقدي وأهم الشبهات المثارة حوله - دراسة وصفية نقدية -

Methodology of the Hadith Critics and the Most Important
Controversies Raised About It

-A Descriptive Critical Study -

كريمة مريني *

جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، karima.merini@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2024/10/02 تاريخ القبول: 2024/12/13 تاريخ النشر: 2025/01/31

الملخص:

لا يخفى على كل ذي لب قويم الجهد الجبار الذي قام به علماء الحديث في تأسيس منهجهم النقدي، في مجالي الرواية والدراية، حتى بات علما على التقاد الأفذاذ إذ لا يقدر عليه أي أحد، وقد جعله الله تعالى حافظا لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم من الضياع، ومن الدخيل وكذا من القصور في الفهم، لذلك كان لزاما على أعداء الإسلام أن يتجهّموا على هذا المنهج حتى يتمكنوا من الخوض في السنة، وللأسف الشديد قد تأثر بهم الكثير من بني جلدتنا، فباتوا ناشرين للأغاليط تحت جهل مركّب بهذا العلم ومنهجه، وعليه سيتمّ تبين سمات هذا المنهج والردّ عن بعض تلك الشبهات المثارة.

الكلمات المفتاحية: المنهج، المحدث، النقد، الشبهات.

Abstract:

It is evident to everyone with discernment the tremendous effort exerted by the scholars of hadith in establishing their critical methodology in the fields of narration and knowledge. It has become a science mastered by distinguished critics, beyond the reach of just anyone. Allah, in His wisdom, made it a guardian of the Sunnah of His Prophet, protecting it from loss, distortion, and deficiencies in understanding. Hence, it became necessary for the enemies of Islam to attack this methodology in order to delve into the Sunnah. Unfortunately, many among our own people have been influenced by them, becoming disseminators of falsehoods due to a complex ignorance about this science and its methodology. However, the people of truth will prevail, clarifying the characteristics of this methodology and responding to some of those misconceptions.

Keywords: Methodology, Mohadith, Criticism, Controversies.

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعدّ المنهج النقدي للمحدثين أحد أهم ما أنتجه علماء الأمة، وذلك لدقته وضبطه ومراعاته لكلّ الاحتمالات المنطقية حال التّحمّل والأداة، هذا من حيث الرواية، كما لا يخفى الجهد الجبار الذي قام به علماء الحديث في فهم متون الحديث وكذا حسن تنزيلها على الواقع، ذلك أنّ هذا المنهج هو الركيزة التي حُفظت بها السّنة النبوية المشرفة، وكون السّنة هي الهيكل الحديدي الذي قام عليه صرح الإسلام، وأنّ أيّ مساس بها مساس بالإسلام ككلّ كما يقول محمد أسد، حاول أعداء الإسلام جاهدين الطعن في منهج قيامها ببتّ شبهات واهية حوله.

أولاً: الإشكالية:

مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هو منهج المحدثين النقدي؟ وما هي أهم الشبهات المثارة حوله؟ وكيف يردّ عليها؟

ثانيا: حدود البحث:

لا تخرج هذه الدراسة عن بيان المنهج النقدي الذي سطره أئمة الحديث المتقدمين، ثم ذكر الشبهات التي أثّرت حوله والردّ عليها بما يتناسب مع حقيقة هذا المنهج من حيث النشأة والفهم، ولا علاقة للدراسة بما استجدّ مع التطوّر التكنولوجي اليوم.

ثالثا: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- 1- تسليط الضوء على حقيقة منهج المحدثين النقدي وبيان سماته.
- 2- ذكر أهم الشبهات المثارة حوله، وطبيعتها والردّ عليها بأسلوب علمي ممنهج.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

- 1- حاجة الواقع إلى مثل هذه الدراسات التي تبين حقيقة المنهج الذي حفظ السنّة ملّدن النبيّ صلى الله عليه وسلّم إلى يومنا هذا.
- 2- التأكيد على أنّ الشبهات المثارة حول هذه المنهج مكرّرة عبر الأزمان والعصور.

خامسا: أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- الدّب عن حياض السنّة النبويّة.
- 2- ترسيخ أنّ منهج المحدثين النقدي منهج دقيق أقرّه فطاحلة هذا الفنّ.

3- ضرورة الاطلاع على هذا المنهج، خصوصا في أوساط العامة الذين أضحت الشبهات حوله تذكر لهم في كل مجلس.

سادسا: الدراسات السابقة:

من خلال ما وقفت عليه، يمكن ذكر الآتي:

1- مقال بعنوان: منهج المحدثين في نقد الحديث "كشف شبهة نقد السند دون المتن عند المستشرقين والمستغربين" للباحث عبد القادر سليمان، وقد نشر في مجلة المعيار بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة سنة 2008م، العدد 16، حيث استفدت من هذا المقال أيما استفادة، وقد كان خاصا بالشبهات المثارة حول المتن فقط، أما هذه الدراسة فقد زادت عليه بذكر الشبهات حول السند أيضا.

2- مقال بعنوان: سمات المنهج النقدي عند المحدثين، للباحث: محمد علي قاسم العمري، وقد نشر في مجلة كلية الإلهيات بجامعة بنغول بتركيا سنة 2017م، العدد 10، وقد كان خاصا بوصف منهج المحدثين النقدي، وبيان سماته، إلا أن الدراسة زادت عليه بذكر أهم الشبهات المثارة حوله من ناحية السند والمتن.

سابعا: المنهج المتبع:

تمّ عرض هذه الدراسة بثلاثة مناهج هي كالآتي:

1- المنهج الوصفي: وذلك بوصف الجانب التاريخي للمنهج النقدي لدى المحدثين وأهم سماته.

2- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الشبهات المذكورة في هذا البحث حول المنهج النقدي الحديثي.

3- المنهج النقدي: وذلك بنقد هذه الشبهات والرد عليها.

4-

ثامنا: خطة الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، تمّ التمهيد فيها للموضوع مع ذكر أهمّ الدوافع والأسباب، مع التدقيق على ذكر الإشكالية المثارة، كما تمّ التطرّق لذكر الأهداف المرجوة منها والمناهج المتبعة للسّير فيها.

وقد تمّت معالجة إشكالية هذه الدراسة في مبحثين هما على النحو الآتي:

جاء المبحث الأوّل تحت عنوان: المنهج النقدي للمحدثين، وقد تضمّن مطلبين، كان الأوّل فيهما حول ذكر الجانب التاريخي لهذا المنهج، كما جاء المطلب الثاني: ليرسم أهمّ السمات التي تميّز بها. ثمّ جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على أهمّ الشبهات المثارة حول هذا المنهج النقدي الذي سطره المحدثون ثمّ الردّ عليها. تحت مطلبين كان الأوّل بعنوان: شبهة مراعاة السند دون مراعاة المتن والردّ عليها، أمّا الثاني فهو حول شبهة اختلاف أقوال المحدثين في الراوي والردّ عليها أيضا.

وقد انتهت هذه الدراسة بخاتمة اشتملت على أهمّ النتائج والتوصيات.

1. المنهج النقدي للمحدثين.

سيأتي هذا المبحث على ذكر نبذة تاريخية عن المنهج النقدي للمحدثين ومن ثمّ ذكر بعض سمات هذا المنهج.

1.1 نبذة تاريخية عن منهج المحدثين النقدي.

منذ أن بُعث النبيّ صلى الله عليه وسلّم كان الصحابة رضوان الله عليهم يسمعون حديثه ويحدثون به من لم يسمعه من باب التبليغ لأحكام هذا الدين الحنيف، ولم يكن في ذلك العصر التفات لحال الرواة لما هو مقرر من عدالة الصحابة الكرام دون مخالف معتبر في ذلك، وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن حدثت الفتنة جرّاء مقتل عثمان بن عفّان رضي الله عنه. إذ ظهرت بذلك حركة الوضع للأحاديث النبوية التي استغلّت لأغراض خاصة من قبل الفرق الدينية والسياسية ممّا أدى

إلى تحرك غير علماء الأمة على هذا الدين، فأضحوا يفتشون وينقبون في رواة الأحاديث ومروياتهم دفعا لأيّ دخيل عن السنة النبوية، فانتشر ما يعرف بطلب العلم والتحري في حال الرواة ولقياتهم وطبقاتهم وسماعاتهم وعدالتهم وضبطهم، كلّ ذلك كان تمهيدا لوضع علم التقد الحديثي¹.

والتمتعن في منهج التقد الحديثي يعلم جليّا أنّه نشأ بالتوازي مع علم الرواية، إذ تقرّر بذلك السؤال عن حال الرواة، قال محمد بن سيرين: "كانوا لا يسألون عن الإسناد فلمّا وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وإلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"²، وروى مجاهد قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه. فقال: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع. فقال ابن عباس: إنّنا كلّنا مرّة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمّا ركب الناس الصّعب والدّلّول، لم نأخذ من الناس إلّا ما نعرف"³.

والجدير بالذكر أنّ منهج التقد في متون الأحاديث ابتدأ مبكراً قبل منهج التقد في الأسانيد، وهو ما كان منتشرًا في عهد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه.

2.1 سمات منهج المحدثين النقدي.

ويمكننا أن نأتي على أهم سمات المنهج النقدي للحديث على النحو الآتي:

أ. بذل الوسع في التأكّد من الأخبار ونقلتها:

ذلك أنّ المحدثين كانوا يهاجرون في طلب هذا العلم والمذاكرة والسهر والتبيّظ، سواء من أجل سماع حديث بسند أعلى، أو من أجل التأكّد من حال راوي هذا الحديث، إذ لم يكن لهم من سبيل إلى معرفة حال الناقل والمنقول إلّا بالفطنة التامة والفهم السليم والمذاكرة المستمرة، مع حالة عالية من التقوى والإنصاف ومحالطة الكبار في هذا الشأن⁴.

ب. الدقة:

إنّ الناظر في منهج المحدثين النقدي يعلم جلياً الدقة المتناهية التي يتسم بها علاوة على خشية الله تعالى وعدم ترك أي فرصة لحطوط النفس، ذلك أنّه يبحث في حال الرواة من حيث التّحمّل والأداء إذ يأتي بكلّ الاحتمال العقلية التي تجعل من العلاقة التي تربط بين الرواة مضبوطة لا مدخل للشك فيها بتاتا، فيقبل الحديث، أو عكس ذلك تماماً فيرد الحديث، كحال التّحمّل والنّظر في اللّقاء وزيادة اشتراط السّماع مع اللّقاء.

ت. التّكلم في الرواة دون غيبتهم:

وقد جمعها ابن أبي شريف في قوله:

"الذّم ليس بغيبة في ستة .. متظلم ومعرف ومحدّر

ولمظهر فسقا ومستفت ومن .. طلب الإعانة في إزالة منكر"⁵.

والكلام في الرواة بالجرح هو من قبيل التعريف بهم، وهو واجب على النّقاد من المحدثين، شريطة ألا تدخل في ذلك حظوظ النفس فيتكلّم فيهم بأكثر ممّا يعرف حالهم.

ث. البحث في عدالة الرواة:

وقد عرّفت العدالة بأنّها "ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة"⁶، أمّا شروطها من حيث العموم فهي خمسة سطرها علماء الحديث: الإسلام، والبلوغ، والعقل، وكذا السلامة من ارتكاب الكبائر إذ يعدّ ذلك فسقا، أو إصرار على الصّغائر والسلامة ممّا يحرم المروءات⁷.

ج. البحث في ضبط الرواة:

والمقصود بالضبط ملكة تؤهّل الراوي أن يروي الحديث كما سمعه دون تصرّف فيه، وأوّل من نّه لمسألة الضبط هو الإمام الشّافعيّ في الرّسالة إذ ذكر صفات من يقبل حديثه، ذلك أنّه وجب

أن يكون عاقلا لما يحدث به، متحرّيا عارفا لما يغيّر معاني الألفاظ الحديثية، وأن يكون ملزما بتأدية اللفظ دون زيادة أو نقصان أو تصرف، لأنّ ذلك مظنة تغيير المراد⁸.

ح. الورع والإنصاف حال التّكلم في الرّواة:

لقد ألغيت حظوظ النفس في منهج المحدثين النقدي، وكدليل على ذلك أنّ كلام الأقران يطوى ولا يروى إذا تأكّد أنّه من قبيل التّحاسد والتّباغض والهوى والعصبية⁹.

وقال محمد بن إسماعيل البخاري لما ألف التّاريخ الكريم وهو كتاب في الكلام في الرّجال: "أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا"¹⁰.

ومن تمام الورع والإنصاف تكلم بعض النّقاد في الأقربين ذلك أنّ عليّ بن المديني ضعّف ابنه وضّعف وكيع بن الجراح أباه وكذا ضعّف زيد بن أبي أنيسة أخاه، ولم تحملهم الحميّة على تزوير شهادتهم في أهلهم¹¹.

خ. التّظر في حال المروي:

ذلك أنّهم اشتروا في الحديث حتى يقبل، أن يكون خاليا من الشّدوذ والعلّة، وهما سمتان يختصّ بهما المتن، كما وضعوا علامات تنبّه العارف على أنّ الحديث لم يكن من كلام النّبي صلى الله عليه وسلّم، وإنّما هو موضوع باطل، وكذا نظروا في الحديث المدرج والمقبول والمضطرب وأفردوا لهم مباحث في علوم الحديث، واهتموا بآليات فهم الحديث كما سيأتي في خضمّ الردّ عن الشبهة الأولى.

2. شبهات حول المنهج التقدي للمحدثين والردّ عليها.

يتضمّن هذا المبحث ذكر شبهتين أثارهما المستشرقون ابتداء واجترّها من تأثر بهم من بني الإسلام، ثمّ تحليلهما والردّ عليهما.

1.2 شبهة مراعاة السند دون مراعاة المتن تحليلها والرد عليها.

سيتم في هذا المطلب ذكر أقوال بعض المستشرقين، وبعض المستغربين ممن تأثر بهم، ثم تحليلها والرد عليها.

أ. نصوص الشبهة.

قال قولد زيه: "في النقد الإسلامي للسنة تهيمن النزعة الشككية في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم، والعوامل الشككية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمة للحكم على استقامة وأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون: تختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط"¹².

وقال شاخت جوزيف: "ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه"¹³.

قال أحمد أمين: "ولكنهم -والحق يقال- عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن تظهر بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المؤلف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا، ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به في جرح الرجال وتعديلهم"¹⁴.

وقال أيضا: "وفي الحق إن المحدثين عنوا بعناية بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواياته جرحا وتعديلا...، ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي، فلم يعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا؟...، كذلك لم يتعرضوا كثيرا لبحث الأسباب السياسية التي قد تحمل على الوضع، فلم أرهم شكوا كثيرا في أحاديث لأنها تدعم الدولة الأموية أو العباسية أو العلوية، ولا درسوا دراسة وافية البيئة الاجتماعية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، وما طرأ عليها من

خلاف، ليعرفوا هل الحديث يتماشى مع البيئة التي حكى أنه قيل فيها أو لا؟ ولم يدرسوا كثيرا بيئة الراوي الشخصية، وما قد يحمل منها على الوضع، وهكذا¹⁵.

قال محمود أبو رية: "وعلى أنهم قد بذلوا أقصى جهدهم في دراسة علم الحديث من حيث العناية بسنده فإنهم قد أهملوا جميعا أمرا خطيرا هو البحث عن حقيقة النص الصحيح لما تحدّث به النبي صلوات الله عليه"¹⁶.

وقال أيضا: "والمحدثون لا يعنون بغلط المتن، ويقولون: متى صحّ السند صحّ المتن"¹⁷.

ب. تحليل الشبهة.

من خلال كلام قولد تزبير وشاخت ومن تبعهم من المسلمين من أمثال أحمد أمين وأبي رية، يتّضح أنهم خاضوا في مسألة اشتغال المحدثين بنقد السند دون المتن، وأنّ هذا قصور صارخ في منهجهم

التقدي، إذ اشتغلوا بالشكل الخارجي للحديث وحكوا به على صحّة الحديث من عدمه، دون مراعاة لمتن الحديث الذي يعدّ الأصل، فلا راعوا أسباب الوضع السياسيّة ولا حكموا على الحديث من الناحية التاريخيّة، ولا العقلية.

ت. الردّ عن الشبهة.

يظهر جليّا بعد نقل نصوص المستشرقين والمستغربين، أنّ عندهم قصورا وعدم اطلاع على تراث المحدثين النقدي، ذلك أنّ كلّ ما رموا به المحدثين باطل ينمّ عن جهل وبغض دفينين، فلا يخالف اثنان على أنّ الإسناد لم يكن بغيّة لذاته، إنّما بذلت كلّ تلك الجهود حوله محافظة على المتن الذي ينقل الأحكام الشرعيّة والسنة النبويّة، لذلك بُذل الوسع في شروط الإسناد، وهو جهد يحسب للنقاد¹⁸، فنظرة في كتب العلل تغني عن الإجابة والردّ على هذه الشبهة، حيث أنّ هذا العلم من أصعب العلوم الحديثيّة التي انبرى لها النقاد، ولم يكن حكمهم جرحا وتعديلا على الرواة

إلا بعد اطلاعهم على مروياتهم وتمحيصها ومقارنتها مع مرويات الثقات، ومعلوم أنّ نقد المتن كان أسبق بكثير من نقد الأسانيد، إذ كان ذلك من منهج الصحابة الكرام، ومن أمثلة ذلك:

• عرض السنة على القرآن:

روى ابن عباس رضي الله عنهما أنّ عمر رضي الله عنه، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إنّ الميّت يعذب ببعض بكاء أهله عليه"¹⁹، فقال ابن عباس: "فلما مات عمر رضي الله عنه، ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها، فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه"، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه"، وقالت: حسبكم القرآن: { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ } [الأنعام/ 164]، قال ابن عباس رضي الله عنهما عند ذلك: "والله هو أضحك وأبكى"، قال ابن أبي مليكة: "والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئا"²⁰.

فظاهر صنيع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها من عرضها لحديث ابن عمر على القرآن الكريم، وذلك صريح في قولها رضي الله عنها: "حسبكم القرآن".

• عرض السنة على السنة:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلّم، فلبسته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرئها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرسله، اقرأ يا هشام" فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كذلك أنزلت"، ثم قال: "اقرأ يا عمر: فقرأت القراءة التي أقرئني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كذلك أنزلت إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه"²¹.

فقد كان من منهجهم أيضا عرض السنّة على السنّة، إذ عرض عمر بن الخطّاب رضي الله عنه حديث هشام بن حكيم رضي الله عنه على ما استقرّ عنده يقينا وسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إذن نقد المتون كان هو الأسبق، وإتّما اشتهر نقد الأسانيد لما دعت الحاجة إليه، خدمة للمتن ذاته، حتى يحفظ من التزييف والتأطر جليّا في علوم المصطلح يدرك تمام الإدراك أنّها ما جاءت إلّا لصون المتن، سواء العلوم التي انفردت بنقد المتن مثل: التأسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث، وغريب الحديث، أو التي كانت من قبيل الاشتراك مع السند كالشذوذ والعلة والإدراج وغيرها²².

أمّا قولهم إنّ المحدثين كانوا يصحّحون المتن تبعا لصحّة الإسناد، فهذا كلام غير مطّلع على منهج النّقد الحديثي، ذلك أنّ الحديث قد يكون كلّ رواّته ثقات، ويكون من قبيل الموضوع أو المقلوب، أو يكون قد دخله التّدليس، وهذه الأمور لا يلتفت لها إلّا ناقد جهيد من نقاد الحديث²³، ذلك أنّ لكلّ حديث نقد خاصّ.

وهذا المنهج وغيره هو ما اعتمده نقاد الحديث في تقديمهم للمتون، فقد جعلوا للوضع علامات، كأن يكون الحديث أسلوبه ركيك، لا يتناسب مع فصاحة وبلاغة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكأن لا يوجد حديث مثله ممّا نقله الثّقات أو كتبه، أو أن يخالف القضايا المقرّرة عقلا أو تاريخا أو حسّا أو مشاهدة، أو أن يكون الحديث مخالفة دلالة قرآنية قطعية أو مخالفة لسنة متواترة أو أن يكون المحدثون قد استقرّوا الأبواب فلم يوجد في تلك الأبواب ما يصحّح²⁴.

وكأمثلة على ذلك ما يلي:

• مخالفة الحديث لصريح القرآن:

مثاله الحديث الذي خرّجه ابن القيم في مقدار الدّنيا: "وأتمّها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة"²⁵.

وظاهر جليّا الكذب المحيط بهذا الحديث، فلو كان صحيحا أو من قبيل المقبول، لكان العلم بقيام الساعة يعرفه أيّ أحد، ولن يأخذ من الجهد إلّا حساب الفارق²⁶، والله تعالى يقول:

{يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لِوَفْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاءَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ}{[الأعراف/187]، وقال الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ}[لقمان/34]".

● مخالفة الحديث للتاريخ:

وكمثال آخر الحديث الذي اتفق على وضعه حديث: "وضع الجزية عن أهل خيبر"

ذلك أنَّ يهود خيبر قد ادَّعوا في أزمنة متأخرة بعد الثلاثمائة، أنَّ بأيديهم كتابا من رسول الله ﷺ، فيه أنَّه وضع الجزية عنهم، وهو كتاب موَّزر باطل، ذلك أنَّ فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد توفِّي قبل زمن خيبر، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، ولم يكن قد أسلم بعد، وفي آخره أنَّه كتبه علي بن أبي طالب سنة تسع وهذا خطأ، إذ لم تكن قد شرَّعت الجزية بعد، ذلك أنَّها شرعت أول ما شرَّعت وأخذت من أهل نجران²⁷.

وغير ذلك ممَّا يطول الحديث عنه من اهتمامهم بأسباب الورود والسياق وما اقترن به من الحال والمقال، والاهتمام بالزَّمان والمكان وعوائد العرب وغيره كثير ممَّا مهر فيه المحدثون²⁸.

2.2 شبهة اختلاف أقوال المحدثين في الزاوي والرد عليها.

سيأتي هذا المطلب على ذكر بعض نصوص المستشرقين ومن تأثر بهم من المسلمين، ثمَّ حليلها والردَّ عليها.

أ. نصوص الشبهة.

قال جوينيل: "والحكم على قيمة المحدث قد يختلف اختلافا بيِّنا، فربَّما كان ثقة عند قوم، ولكن عند غيرهم كانوا يعدُّونه في منتهى الضَّعف، وربَّما اعتبروه كاذبا في روايته"²⁹.

وقال أحمد أمين: "إنَّ أحكام النَّاس على الرِّجال تختلف كلَّ الاختلاف، فبعض يوثِّق رجلا، وآخر يكذِّبه، والبواعث النَّفسية على ذلك لا حصر لها، ثمَّ كان المحدثون أنفسهم يختلفون في

قواعد التجريح والتعديل، فبعضهم يرفض حديث المبتدع مطلقا كالخارجي والمعتزلي، وبعضهم يقبل روايته في الأحاديث التي لا تتصل ببدعته... وبعض المحدثين يتشدد فلا يروي حديث من اتصلوا بالولادة، ودخلوا في أمر الدنيا مهما كان صدقهم وضبطهم، وبعضهم لا يرى في ذلك بأسا متى كان عدلا صادقا، وبعضهم يتزمت فيأخذ على المحدث مزحة مزحها... إلى غير ذلك من أسباب يطول شرحها، ومن أجل ذلك اختلفوا اختلافا كبيرا في الحكم على الأشخاص، وتبع ذلك اختلافهم في صحة روايتهم والأخذ عنهم³⁰.

وقال في فجر الإسلام: " وكان للاختلاف المذهبي أثر في التعديل والتجريح، فأهل السنة يجرحون كثيراً من الشيعة، حتى إنهم نصّوا على أنه لا يصح أن يروى عن علي ما رواه أصحابه وشيعته، إنَّما يصح أن يروى ما رواه عنه أصحاب عبد الله بن مسعود، وكذلك كان الشيعة من أهل السنة فكثير منهم لا يثق إلا بما رواه الشيعة عن أهل البيت وهكذا، ونشأ عن هذا أن من يعدّله قوم قد يجرحه آخرون³¹ .

قال أبو رية: "إنَّ علماء الجرح قد اختلفوا في الجرح والتعديل باختلاف مذاهبهم وأحوالهم³² .

ب. تحليل الشبهة.

من خلال ما سبق نقله لأقوال المستشرقين والمستغربين المتأثرين بهم، يمكننا تحديد مدار ما أرادوا قصده، ففي نظرهم كان اختلاف أقوال نقاد الحديث في الرواة جرحا وتعديلا ناتجا عن حضور الحظوظ النفسية، كتوثيقهم لمن هم في مثل مذهبهم العقدي وتجريح من هم دون ذلك، وكتشبع الهوى فيهم فبعضهم يتشدد في التجريح وبعضهم يتساهل في ذلك، دون ضابط يضبط ذلك.

ت. الرد عن الشبهة.

إنَّ الناظر في منهج المحدثين النقدي وأقوالهم جرحا وتعديلا، يعلم جلياً أنَّ اختلافهم في الحكم له عدة أسباب، فقد يقول أحد النقاد عن رايِّه أنَّه ثقة، ويقول الآخر أنَّه ضعيف، ومدار هذا

الاختلاف ناتج عن إغفال السياق الذي سيق فيه السؤال إذ قد يكون في السؤال وجه مقارنة بينه وبين غيره من النقاد، أو كان ثقة في بلد معين ضعيفا في غيره، أو كان ثقة في بداية عمره واختلف في نهايته لسبب من الأسباب، أو كان عند أحدهم زيادة علم على الآخر، أو كان بسبب وهم أحاط بنقاد ما فخالفه في ذلك غيره من النقاد، أو سئلوا عنه وكان هذا الراوي ثقة في نفسه ضعيفا في شيخ معين، ومثال ذلك اختلاف أقوال النقاد في عثمان بن أبي العاتكة، فقد اختلفوا في حاله بين موثق ومجرّح³³، والراجح في حاله أنه صدوق ضعّف بسبب روايته عن شيخه علي بن يزيد الأهلي كما قال ابن حجر³⁴.

أمّا روايتهم عن المبتدعة من غيرها فالأصل أنّ الراوي إذا كان صادق اللهجة غير كذاب ضابطا لحديثه، أن يؤخذ حديثه بغض النظر عن بدعته، وقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية بابا في ذكر بعض أخبار من استُفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة³⁵، وساق تحته أمثله تدلّ على أنّ تلك الأمور ممّا لا يقدر في الراوي، مثاله ما رواه عن شعبة قال: "لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق فرأيت يلعب بالشطرنج فتركته، فلم أكتب عنه ثمّ كتبت عن رجل عنه"، قال الخطيب: "ألا ترى أنّ شعبة في الابتداء جعل لعبة الشطرنج ممّا يجرّحه فتركه، ثمّ استبان له صدقه في الرواية وسلامته من الكبائر فكتب حديثه نازلا، فكذلك قول الجراح: إنّ فلانا ليس بثقة، يحتمل أن يكون لمثل هذا المعنى فيجب أن يفسر سببه"³⁶.

وكمثال آخر الراوي أبان بن تغلب، قال عنه الذهبي في الميزان: "شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته"، ثمّ فصلّ في حال المبتدع الذي تقبل روايته من الذي تردّ روايته³⁷.

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّ الجرح لا بد أن يكون مفسّرا، ولا يقبل إلّا إذا كان قادحا.

وفي ختام هذا البحث يظهر أنّ شبه المستشرقين ومن اجتزّها من بني جلدتنا حول منهج المحدثين النقدي شبه واهية، تنمّ عن قصور في الاطلاع والفهم.

الخاتمة:

وفيها أهمّ النتائج والتوصيات:

1- النتائج: من خلال ما سبق ذكره في البحث، نخلص إلى النتائج الآتية:

- منهج نقاد الحديث منهج رصين يتسم بالدقة والاستيثاق والورع والتّقوى.
- شبهة نقد المحدثين للسند دون المتن شبهة واهية تنمّ عن عدم اطلاع قائلها على منهج النّقد الحديثي، فالنّقاد قد اعتنوا ب:
- ✓ -نقد المتن نقدا دقيقا من خلال علم العلل، الذي لا يقدر عليه إلّا جهاذة النّقاد
- ✓ -بحثوا في حال المتن من خلال بحثهم لمباحث علوم الحديث كالمدرج والمضطرب والمقلوب والرواية بالمعنى.
- ✓ -راعوا سياق المتن وما أحيط به من قرائن وظروف وأسباب ورود، وناسخ ومنسوخ، نظروا في عوائد العرب، وبحثوا في زمان قول الحديث ومكانه...
- شبهة اختلاف أقوال النّقاد في الرّواي، وأنّ هذا الاختلاف من قبيل الهوى وشهوات النفس شبهة مردوده، ومدار القول فذلك، أنّ أصحاب هذه الشّبهة لم يفهموا منهج النّقاد في اختلاف أحكامهم حول الرّواي الواحد، وفيها:
- ✓ أنّ النّقد يجب أن يكون مفسّرا تفسيرا يقدر في حال الرّواي حتى يقبل.

✓ أنّ اختلاف أقوال النقاد له عدّة أسباب: كزيادة العلم، والبحث عن سياق السؤال الذي تمّ إطلاق حكم الناقد فيه، فقد يكون قد سئل مقارنا بغيره، أو أنّ الناقد راعى حال الراوي عن شيخ أو في بلد أو فترة من عمره.

2- التوصيات: يمكن ذكر التوصيات التالية:

- عقد ملتقيات ومؤتمرات تبين اعتناء المحدثين بنقد المتن، وكذا بضوابط الفهم.
- العناية بمنهج المحدثين النقدي وحثّ طلاب العلم على فهمه، حتى يتصدّوا لمثل هذه الهجمات.

المصادر والمراجع:

1. أحمد أمين، ضحى الإسلام، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، دت).
2. أحمد أمين، فجر الإسلام، (بيروت، دار الكتابي العربي، ط10، 1969م).
3. أحمد بن عبد الله أبو الحسن العجلي، تاريخ الثقات، تح: عبد المعطي قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1405هـ/1984م).
4. أحمد بن عليّ بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (أباد الدكن: جمعيّة دائرة المعارف العثمانية، دط، 1357هـ).
5. أحمد بن عليّ شهاب الدّين بن حجر العسقلاني، تقريب التّقريب، تح: محمّد عوّامة، (حلب: دار الرّشيد، ط3، 1411هـ/1991م).
6. أحمد بن محمّد بن حنبل، العلل ومعرفة الرّجال، تح: وصي الله بن محمّد عبّاس، (الرياض: دار الخاني، ط2، 1422هـ/2001م).
7. إسماعيل بن عمر أبو الفداء عماد الدّين بن كثير، البداية والنهاية، عبد الله بن عبد المحسن التّركي، (مصر: هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1418هـ/1997م).

8. أغناس قولد تسيهر، دراسات محمدية، ص500، نقلا عن: عبد القادر سليمان، منهج المحدثين في نقد الحديث "كشف شبهة نقد السند دون المتن عند المستشرقين والمشتغرين"، (قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مجلة المعيار، ع16، 2008).
9. أكرم ضياء العمري، منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، (الرياض: دار إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ/1997م).
10. الشريف حاتم بن عارف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1421هـ).
11. عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي، الموضوعات، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1، 1386هـ/1966م).
12. عبد الرحيم الحسين أبو الفضل زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تح: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ/2002م).
13. كريمة مريني، الفهم المقاصدي للحديث النبوي، إشر: محمد عبد النبي، (الجزائر: رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2023م).
14. كريمة مريني، تعقبات الدارمي على يحيى بن معين في الجرح والتعديل من خلال كتاب التاريخ، إشر: أبو بكر كافي، (قسنطينة: رسالة ماستر، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015م).
15. مجموعة من المستشرقين، موجز دائرة المعارف الإسلامية، مر: حسن حبشي وغيره، (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط1، 1418هـ/1998م).
16. محمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين بن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تح: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 139هـ/1970م).
17. محمد بن أبي يعلى أبو الحسين القاضي، طبقات الحنابلة، تح: محمد حامد الفقي، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، دط، دت).

18. مُجَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، تح: زكريّا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ/1998م).
19. مُجَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1402هـ/1982م).
20. محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، (مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، 1357هـ/1938م).
21. محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، تح: عصام السيد الصّبّاطي، (مصر: دار الحديث، ط1، دط، دت).
22. مُجَّد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تح: عبد السلام علّوش، (الرياض: مكتبة الرشد، ط2، 1428هـ/2006م)، ص173.
23. محمد علي قاسم العمري، سمات المنهج النقدي عند المحدثين، (تركيا: جامعة بنغول، مجلية كلية الإلهيات، ع10، 2017م).
24. محمود أبو ريّة، أضواء على السنّة المحمّديّة، (القاهرة: دار المعارف، ط6، دت).
25. مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري، مقدّمة صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1412هـ/1991م).
26. نور الدّين عتر، منهج النّقد في علوم الحديث، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1401هـ/1981م).

الهوامش:

- ¹ ينظر: أكرم ضياء العمري، منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، (الرياض: دار إشبيلية للنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ/1997م)، ص24.
- ² أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تح: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الخاني، ط2، 1422هـ/2001م)، ج2، ص559.
- ³ أحمد بن عبد الله أبو الحسن العجلي، تاريخ الثقات، تح: عبد المعطي قلجعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1984م)، ص4.
- ⁴ ينظر: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، تح: زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/1998م)، ج1، ص10.
- ⁵ محمد بن إسماعيل الأمير اليميني الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، تح: عصام السيد الصبابطي، (مصر: دار الحديث، ط1، دط، دت)، ج4، ص671.
- ⁶ الشريف حاتم بن عارف العوني، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط1، 1421هـ)، ص7.
- ⁷ ينظر: عبد الرحيم الحسين أبو الفضل زين الدين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تح: عبد اللطيف المميم وماهر ياسين الفحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ/2002م)، ج1، ص327.
- ⁸ محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تح: أحمد محمد شاكر، (مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، 1357هـ/1938م)، ص369.
- ⁹ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1402هـ/1982م)، ج10، ص92.
- ¹⁰ محمد بن أبي يعلى أبو الحسين القاضي، طبقات الحنابلة، تح: محمد حامد الفقي، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، دط، دت)، ج1، ص276.
- ¹¹ ينظر: مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري، مقدمة صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ/1991م)، ج1، ص27.
- ¹² أغناس قولد تسبهر، دراسات محمدية، ص500، نقلا عن: عبد القادر سليمان، منهج المحدثين في نقد الحديث "كشف شبهة نقد الستند دون المتن عند المستشرقين والمشتغرين"، (قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مجلة المعيار، ع16، 2008)، مج8، ص123.
- ¹³ مجموعة من المستشرقين، موجز دائرة المعارف الإسلامية، مر: حسن حبشي وغيره، (الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط1، 1418هـ/1998م)، ج3، ص837.
- ¹⁴ أحمد أمين، فجر الإسلام، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط10، 1969م)، ص217-218.
- ¹⁵ أحمد أمين، ضحى الإسلام، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، دت)، ج2، ص130-131.

- 16 محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، (القاهرة: دار المعارف، ط6، دت)، ص7
- 17 المرجع نفسه، ص258.
- 18 ينظر: محمد علي قاسم العمري، سمات المنهج النقدي عند المحدثين، (تركيا: جامعة بنغول، مجلة كلية الإلهيات، ع10، 2017م)، مج7، ص35.
- 19 صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه" إذا كان التوح من سنته، حديث رقم: 1287، تح: عبد السلام علوش، (الرياض: مكتبة الترشد، ط2، 1428هـ/2006م)، ص173.
- 20 صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه" إذا كان التوح من سنته، حديث رقم: 1288، ص173.
- 21 صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم، 4992، ص716.
- 22 ينظر: محمد علي قاسم العمري، سمات المنهج النقدي عند المحدثين، (تركيا: جامعة بنغول، مجلة كلية الإلهيات، ع10، 2017م)، مج7، ص47.
- 23 ينظر: عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي، الموضوعات، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1، 1386هـ/1966م)، ج1، ص99-100.
- 24 ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1401هـ/1981م)، ص312-313.
- 25 محمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين بن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تح: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 139هـ/1970م)، ص80.
- 26 ينظر: المصدر نفسه.
- 27 ينظر: إسماعيل بن عمر أبو الفداء عماد الدين بن كثير، البداية والنهاية، عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1418هـ/1997م)، ج6، ص355-356.
- 28 لمزيد من التفصيل ينظر رسالة الدكتوراه للباحثة كريمة مريني، الفهم المقاصدي للحديث النبوي، إشر: محمد عبد النبي، (الجزائر: رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، 2023م).
- 29 مجموعة مستشرقين، موجز دائرة المعارف، ج11، ص3500.
- 30 أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص117.
- 31 أحمد أمين، فجر الإسلام، ص217.
- 32 محمود أبو رية، مرجع سابق، ص306.
- 33 ينظر: كريمة مريني، تعقبات الدارمي على يحيى بن معين في الجرح والتعديل من خلال كتاب التاريخ، إشر: أبو بكر كافي، (قسنطينة: رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015م)، ص80-83.
- 34 ينظر: أحمد بن علي شهاب الدين بن حجر العسقلاني، تقريب التقريب، تح: محمد عوامة، (حلب: دار الترشييد، ط3، 1411هـ/1991م)، ص384.
- 35 ينظر: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (أباد الكن: جمعية دائرة المعارف العثمانية، دط، 1357هـ)، ص100.

³⁶ الخطيب البغدادي، المصدر نفسه، ص111.

³⁷ المصدر نفسه.